

إسرائيل/الأراضي المحتلة : المواجهة العسكرية لأزمة حقوق الإنسان تؤجج نيران دوامة العنف

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تشوبها انتهاكات صارخة للحقوق الإنسانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة تذكى نار دوامة العنف المتصاعدة، مكررةً دعوتها إلى إرسال مراقبين دوليين لحقوق الإنسان بغية حماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

"دعت منظمة العفو الدولية أول مرة لإرسال مراقبين لحقوق الإنسان إلى إسرائيل والأراضي المحتلة في نوفمبر/تشرين الأول 2000. والآن بعد مضي قرابة 18 شهراً ومقتل ما لا يقل عن 1200 فلسطيني وأكثر من 300 إسرائيلي - أغلبيتهم العظمى من المدنيين - يظل المجتمع الدولي مشلول الإرادة.

وخلال عملية إعادة احتلال مدينة رام الله من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي والتي بدأت بهجوم على مقر الرئيس ياسر عرفات في 29 مارس/آذار، فرض الجيش المذكور حظر التجول. واحتل العشرات من المنازل والعمارات السكنية واحتجز ما مجموعه 60 شخصاً في غرفة واحدة أو غرفتين. ونظراً لقطع الكهرباء والماء وخطوط الهاتف، يعيش سكان رام الله في أوضاع صعبة مع تناقص المؤن الغذائية والماء. وترددت أنباء حول نهب الشقق التي تم احتلالها. وتعتمد جيش الدفاع الإسرائيلي إلحاق الأضرار بالمنازل والسيارات والمباني. ودخل عنوة إلى مكاتب منظمات حقوق الإنسان ونهب خزانات الملفات وحطم أجهزة الكمبيوتر.

ومع إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي رام الله وبيت لحم منطقتين عسكريتين مغلقتين، وإعاقة دخول المراقبين الخارجيين والصحفيين والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ازدادت صعوبة التحقق من الأنباء التي تحدثت عن تنفيذ عمليات إعدام محتملة خارج نطاق القضاء اشتملت على الأشخاص الذين قبض عليهم. لكن يبدو أن خمسة من رجال الشرطة الفلسطينيين أُعدموا خارج نطاق القضاء. وأردوا بالرصاص من مسافة قريبة بعد إصابتهم بجروح يوم الجمعة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات سابقة لقتل رجال مطلوبين، وهذه ممارسة يشير إليها جيش الدفاع الإسرائيلي بعبارة "إعدام المصابين".

وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار بصورة متكررة على سيارات الإسعاف والمسعفين الطبيين ومنعهم أن يهبوا لنجدة الجرحى الذين ظل العديد منهم ملقى على الأرض وينزف دماً لفترة تصل إلى ثلاث ساعات. وألقي القبض على 14 مسعفاً طبياً على الأقل؛ وأُفرج عن تسعة منهم، بينهم رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني يونس الخطيب، من دون استجوابهم. واضطر الأهالي إلى دفن ما لا يقل عن خمس وعشرين جثة في باحة مستشفى رام الله، ودُفنت الجثث الأخرى في أماكن أخرى لأن العائلات لم تتمكن، في ظل حظر التجول، من تسلمها وإقامة مراسم دفن لائقة.

وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على أكثر من 1000 فلسطيني على مدى الأيام الخمسة الماضية. وقال أحد الفلسطينيين الذين أُطلق سراحهم إنه ظل مكبل اليدين ومستلقياً على الأرض في مبنى قيد البناء ومعرضاً لعوامل الطبيعة، وكان يُغطى وجهه عند الذهاب إلى المراوض. كذلك ذكر أن السجناء كانوا يتعرضون للضرب أحياناً تبعاً لوحدة جيش الدفاع الإسرائيلي التي تتولى حراستهم.

وقد أدانت منظمة العفو الدولية العمليات الانتحارية الفظيعة التي استهدفت المدنيين، بمن فيهم أفراد الطاقم الطبي والتي نفذتها الجماعات المسلحة الفلسطينية، قائلة إنه لا يمكن لأي شيء أن يبرر قتل المدنيين عمداً. وكذلك أعربت المنظمة عن قلقها الشديد إزاء عمليات القتل التي نُفذت في أجزاء عديدة من الأراضي المحتلة ضد فلسطينيين متهمين "بالتعامل".

وقالت المنظمة "بيد أن هذه الانتهاكات الصارخة لا تبرر انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. فمنطق الانتقام والردود الانتقامية لم يجلب إلا البؤس وانعدام الأمن. وينبغي على إسرائيل أن تدرك أن احترام حقوق الإنسان الأساسية يشكل واجباً قانونياً ومخرجاً من دوامة سفك الدماء".

ورحبت منظمة العفو الدولية بقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر السبت وبالمناشدة التي وجهتها ماري روبنسون لإرسال مراقبين دوليين. وتدعم منظمة العفو الدولية اقتراحها الذي يقضي بأن ترسل لجنة حقوق الإنسان بعثة لزيارة المنطقة.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "المجتمع الدولي يُصدر بيانات قوية. وعليه أيضاً أن يتخذ إجراءات عملية. ومن أجل أرواح المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، آن الأوان لكي يمارس المجتمع الدولي ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية للقبول بوجود المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة".

وبالنسبة للأزمة الناشئة في إسرائيل والأراضي المحتلة تعتقد منظمة العفو الدولية أنه :

- ينبغي على جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية الإقلاع عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما فيها عمليات القتل غير القانوني والاستخدام المفرط للقوة المميتة؛ وتدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ وإغلاق المدن والقرى؛ وعمليات الاعتقال التعسفية؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تمارس ضد الفلسطينيين؛ وإعاقة وصول المسعفين الطبيين والرعاية الطبية؛ وعرقلة دخول المنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين.

- ينبغي على المجموعات المسلحة الفلسطينية أن تكف عن استهداف المدنيين الإسرائيليين وأن تضع حداً للقتل غير القانوني للفلسطينيين. وينبغي على السلطات الفلسطينية أن تدين جميع عمليات القتل التي تستهدف المدنيين وأن تبذل قصارى جهدها لوقفها.

- يجب أن يأخذ أي وقف لإطلاق النار أو سلام قابل للاستمرار بعين الاعتبار حقيقة أن انتهاكات حقوق الإنسان هي التي توجع نار هذا النزاع. ولا يمكن لوقف إطلاق النار الذي لا يعالج مسألة حقوق الإنسان أن يجلب الأمن.
- ينبغي على المجتمع الدولي أن يتحرك فوراً لإرسال مراقبين يضمون عنصراً قوياً لمراقبة حقوق الإنسان يتميز بالشفافية.
- يجب التحقيق في عمليات القتل غير القانونية وتقديم منفيديها أو الذين أمروا بتنفيذها، سواء كانوا تابعين للسلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية أو الجماعات المسلحة، إلى العدالة.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة

على الهاتف رقم: 413 5566 □ 44 20

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW .

موقع الإنترنت : <http://www.amnesty-arabic.org/>